الأمم المتحدة

S/2011/729

مجلس الأمن

Distr.: General
22 November 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة من السيد عثمان صالح محمد، وزير خارجية دولة إريتريا (انظر المرفق)، تتصل بمشروع القرار الجديد المتعلق بالجزاءات الذي عُمم على أعضاء مجلس الأمن.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن وتعميمهما بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) أرايا **ديستا**
السفير والممثل الدائم

251111 251111 11-60525 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

لقد بلغ إلى علم إريتريا أن صيغة جديدة لمشروع قرار يُراد به فرض ''جزاءات إضافية على إريتريا'' قد عُممت على أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد لجأ أحد أعضاء المجلس الدائمين، وهو القوة الرئيسية التي تحرك الحملة المناهضة لإريتريا، إلى استخدام لغة أكثر مراوغة في هذا المشروع. ومع ذلك فلا مجال لإخفاء الحقيقة وهي واضحة، ذلك أن التدابير الجديدة التي يتضمنها مشروع القرار إنما هي في جوهرها جزاءات اقتصادية عقابية ستقف في وجه النمو الاقتصادي وتسبب معاناة شديدة للشعب الإريتري.

ومن هذه التدابير، على سبيل المثال، ما يلي: '١' كثرة العوائق المانعة للعمل المصرفي، والعراقيل الموضوعة أمام المعاملات التجارية الخارجية، و ''مراقبة'' كافة الإيرادات المتأتية من قطاع التعدين، وذلك بهدف شل الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتنامية في البلد عن طريق جعل بيئة الأعمال تختل؛ '٢' وتجريم وتقليص ضريبة الإنعاش البالغة نسبتها ٢ في المائة التي تحصلها إريتريا من مواطنيها في الشتات، وذلك بفرض شروط صيغت بدهاء وتوجيه اتهامات للمواطنين الإريتريين (الفقرتان ١٠ و ١١ من المنطوق)؛ '٣' وقيام جميع الدول، وخصوصا ''دول المنطقة''، بتفتيش البضائع الإريترية في الموانئ والمطارات وفي أعالي البحار وخلال العبور (الفقرتان ٧ و ٧ مكررا من المنطوق)؛ '٤' وإخضاع مسؤولين حكوميين محددين لتدابير حظر السفر وتجميد الأصول (الفقرات ٨ و ٨ مكررا و ٩ من المنطوق).

وهذه التدابير لن تقف عند حد تعطيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إريتريا ونسف مصادر عيش الشعب الإريتري، بل تحمل في طياتها مخاطر أمنية أيضا. فالحكم الذي يعطي الضوء الأخضر لقوى تضمر نوايا عدائية لإريتريا كي تقوم متى شاءت بتفتيش البضائع المتوجهة إلى البلد سيعطل حركة الملاحة البحرية وينتقص من حق إريتريا في المرور البريء؛ وإلى ذلك، سيكون إقرارا لانتهاك خصوم إريتريا لسيادتها وتشجيعا لهم على ذلك. ومن المؤكد أن هذا الحكم الاستفزازي ليس من شأنه أن يعزز السلام والاستقرار الإقليميين.

وأما منع سفر مسؤولين حكوميين بعينهم فالمقصود منه في المقام الأول إشاعة صورة ''الدولة المنبوذة'' التي يروج لها أعداء إريتريا لدوافع سياسية خفية. وما القائمة الحالية إلا نسخة مختصرة من القائمة التي لفقتها إثيوبيا في وقت سابق، مع مفارقة إضافة أحد كبار المسؤولين مع أن اسمه لم يرد حتى في تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

وللتحركات الجارية حاليا امتدادات إجرائية وموضوعية خبيثة لا بد من تمحيصها بدقة. أولا وقبل كل شيء، لا تزال إريتريا تنتظر ردا من مجلس الأمن على طلبها أن يدلي رئيس الدولة، إسياس أفورقي، بكلمة أمام المجلس بشأن وجهات نظر إريتريا ومبادراتها الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار والتعاون الاقتصادي في منطقة القرن الأفريقي.

ثانيا، على الرغم من التقارير الشاملة التي قدمتها إريتريا، لا تزال الحملة برمتها الهادفة إلى معاقبة إريتريا، ومنها مشروع القرار الحالي، تستند إلى اتهامات خطيرة لا أساس لها بقيام إريتريا ''بدور إقليمي يزعزع الاستقرار'' ودعم ''الأعمال الإرهابية''، وما إلى ذلك، وتود إريتريا في هذا الصدد إبراز ما يلي:

١ - في سياق الوساطة القطرية، اتخذت إريتريا خطوات إيجابية وبناءة من أجل حل مشاكلها مع جيبوتي. وحرصت بكل إخلاص على الامتناع عن الرد على استفزازات جيبوتي المتكررة وحملاتها المعادية. وتظل إريتريا ملتزمة التزاما قويا بالمبادرة القطرية لثقتها التامة في أن هذه المبادرة ستفضي إلى استئناف العلاقات الودية بين البلدين الجارين.

٢ - وفيما يتعلق بالصومال، تؤكد إريتريا من جديد، مثلما فعلت لمرات لا حصر لها، أنها لا تؤيد طرفا ضد طرف آخر. ولقد بينت إريتريا بوضوح في ''ردها''، وكما ورد أيضا في تقرير فريق الرصد (على الأقل في فترة ما بعد القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩))، أنها لا تقدم الدعم العسكري أو المالي لحركة الشباب، علما بأن هذه الأخيرة منظمة معادية لحكومة إريتريا العلمانية. وفيما يتعلق بالحكومة الاتحادية الانتقالية، أضحى واضحا الآن أنه ليست إريتريا، بل جهات أخرى هي التي تجاهر بالاعتراف بالحكومة الاتحادية الانتقالية باعتبارها الحكومة الشرعية، وفي الوقت نفسه تعمل كل ما وسعها لتقويض هذه الحكومة وإضعافها. فعلى مدى السنتين الماضيتين، اجتمع مسؤولون إريتريون مرات عديدة مع ممثلي الحكومة الاتحادية الانتقالية، حيث إن موقف إريتريا الثابت هو أن السبيل الوحيد لإحراز تقدم في الصومال يكمن في عملية سياسية شاملة يكون زمام المبادرة فيها بيد الصوماليين.

٣ - وفيما يخص مسألة الإرهاب، تود إريتريا أن تضع أمام أنظار مجلس الأمن سجلها الحافل بالأعمال الصادقة والناجحة في مكافحة الإرهاب والتطرف اللذين يشكلان خطرا يهدد مجتمعها الذي يعيش في وئام وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا السبب تشعر إريتريا بانزعاج شديد من أي محاولة - لا حجة لها ولا يمكن أن توجد لها حجة - تسعى إلى ربطها بالإرهاب. فهذه الاتهامات، مثل مؤامرة تفجير مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والادعاءات الكينية الأخيرة بتوجيه شحنات أسلحة إلى بيدوا،

والاتهامات الإثيوبية في وقت سابق بإيصال أسلحة إلى كيسمايو وإرسال ٠٠٠ ٢ جندي إريتري في عام ٢٠٠٦، اتهامات باطلة، وستقدم الحجة التي تثبت بطلانها.

٤ - وفي تناقض صارخ مع ما يبديه مجلس الأمن من اهتمام بالغ إلى حد التسرع بوجهات نظر إريتريا وأعمالها، لا يزال المجلس يصم آذانه (على مدى عدة سنوات) إزاء انتهاك إثيوبيا الصارخ للقانون الدولي واحتلالها لأراض إريترية ذات سيادة، وهي أفعال تشكل تهديدا سافرا للسلام والاستقرار الإقليميين.

في ضوء هذه الحقائق مجتمعة، وخدمة للعدالة والسلام، تدعو حكومة إريتريا مجلس الأمن إلى القيام بما يلي:

'١' التصرف بحياد ونزاهة وإنصاف لدى اضطلاعه بمهامه في صون السلم والأمن الدوليين والإقليميين؛

'٢' إلغاء القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) وجميع الإجراءات التي تبعته على أساس تقييم عادل ومنصف للحقائق على أرض الواقع؛

'٣' اتخاذ تدابير حازمة لحمل إثيوبيا على الامتثال للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأود أن أذكركم أن إريتريا لا تزال تنتظر ردا إيجابيا على طلبها أن يدلي الرئيس الإريتري بكلمة أمام مجلس الأمن.

(توقيع) عثمان **صالح**
الوزير